

الحركات الاحتجاجية وحقوق الإنسان

دراسة سوسيولوجية للخطاب الحقوقي عند الحركات الاحتجاجية بالمغرب

يونس الحيايني

باحث بسلك الدكتوراه في علم الاجتماع،

جامعة محمد الخامس الرباط

تمهيد:

ارتبط سياق إنجاز هذا البحث* بدينامية "الحراك السياسي والاجتماعي" الذي انطلق سنة 2011 في بعض البلدان العربية والمغربية (تونس ومصر وليبيا...)، والذي عرف إعلاميا ب"ثورات الربيع العربي" ** أو الربيع الديمقراطي". وقد كانت مشاركتنا في أغلب خرجات حركة المَعطّلين* وخرجات "حركة 20 فبراير" المغربية***، فرصة مهمة للإشتغال العلمي على منتج كمي ونوعي من شعارات ونقاشات وخطابات حقوقية، تجمع بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عبّر عنها الشباب المحتج رغم الاختلاف والتعدد المميز لمكونات حركة 20 فبراير (يساريين، ليبراليين، إسلاميين...).

يمكن القول بداية، إن فكرة "حقوق الإنسان" قد عرفت تطورا ملحوظا، ارتبط أساسا بما عرفته البشرية من تطور على المستوى الفكري والتنظيمي والتشريعي. ولعل الأحداث والانجازات البارزة التي طبعت المرحلة الحديثة والمعاصرة وصولا إلى الزمن الراهن، جعلتها عصور "حقوق الإنسان" بامتياز***، نظرا للأولوية المتزايدة التي منحت لها، منذ ما قبل الثورة الفرنسية وصولا إلى الحرب العالمية الثانية، التي فرضت تأسيس الأمم المتحدة وإصدار الإعلان

* يعد هذا المقال جزء من بحث أنجزناه حول الثقافة الحقوقية، وقد تعمدنا تقديم إشارات محددة لكي نبقى مرتبطين بموضوعنا هنا.

** تعمدنا وضع عبارة "الثورات العربية" بين مزدوجتين، وعيا منا بأن ما حدث من حراك يحتاج إلى حذر منهجي ومفاهيمي للحكم عليه أو تقييمه، وأن استخدام التوصيفات السياسية المنتشرة يعبر عن موقف قيمي من الأحداث، لهذا على الباحث الملاحظ أن يستعمل مصطلحات وصفية حيادية أكثر.

* أتحدث هنا عن ما يعرف بحركة الأطر العليا المعطلة 2011، الذي جمع تنسيقا ميدانيا، بين عدد من المجموعات المكونة من طلبة حاصلين على ماستر في تخصصات مختلفة، خرجت للاحتجاج في ظرفية الحراك السياسي الذي شهدته كل من تونس ومصر. خصوصا بعد أن وظفت الدولة المغربية كل الأطر العليا التي كانت تحتج في الفضاء العمومي في تلك المرحلة، والذي كان محاولة من الدولة لإحتواء المعطلين لأنهم هددوا بالنزول للاحتجاج مع حركة 20 فبراير

*** هي حركة احتجاجية مغربية، تشكلت في تفاعل مع الحراك الذي عرفته بلدان عربية ومغربية مثل تونس ومصر وليبيا، وتحمل هذه الحركة اسم تاريخ الذي تم اختياره للإعلان عن موعد التظاهر في الشارع العام تحت شعارات التغيير وإسقاط الاستبداد، وتغيير الدستور، وقد تشكلت من مجموعات متفرقة هي "حرية وديمقراطية الآن"، "مجموعة حركة الشعب يريد التغيير"، حركة باركا" و20 فبراير من أجل الكرامة، الانتفاضة هي الحل".

** تعتبر المحطات أو الأحداث التاريخية التي شهدتها هذه الفترة الطويلة، الأكثر تأثيرا في تطور الخطاب القانوني والحقوق العالمي، والتعامل معها، نظرا، من جهة، للانتهاكات الحقوقية التي عاشتها بلدان العالم (ثورات، الحروب العالمية، اغتيالات، اعدامات لمعارضين سياسيين، قمع الاحتجاجات...)، أو، من جهة أخرى، كمية ونوعية الانجازات التشريعية والقانونية التي أصدرت عبر إعلانات ومواثيق دولية للدفاع عن حقوق الإنسان وترسيخها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، البروتوكولان الاختياريان للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ.

العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، إلى غير ذلك من الاعلانات والمواثيق التي رافقت صراعات الحرب الباردة وما بعدها. وصولاً إلى ما يعرف بالحرب على الإرهاب**، وأخيراً وليس آخراً، نتائج الحراك السياسي والاجتماعي الذي رافق آثار ما يعرف بـ"الثورات العربية". ساهمت كل هذه الأحداث في تطور فكرة "حقوق الإنسان"، وخلق المزيد من النقاش حول أسسها وكيفية التعامل معها فلسفياً، مؤسساتياً وقانونياً واجتماعياً.

سنحاول التركيز في هذه الدراسة على الخطابات الحقوقية المنتجة من طرف جزء من الشباب الذين شاركوا في احتجاجات حركة 20 فبراير وغيرها، ويعتبرون أنفسهم متضررين من غياب حقوق الإنسان، والمدافعين والمطالبين بتحقيقها بشكل فردي أو جماعي، لإبراز جزء من مميزات هذا الخطاب وترابطاته وتعبيراته الافتراضية والواقعية التي تشكل جزءاً من الثقافة الحقوقية. وذلك بدل الانشغال فقط بالترسانات القانونية والإمكانات والآليات اللازم توفرها لضمان تطبيق هذه الحقوق، أو الصعوبات التقنية أو المؤسساتية التي تحول دون الوصول إلى تلك الوضعيات الحقوقية المطلوبة*. ومن هنا تتجلى أهمية دراستنا للتمثيلات الاجتماعية لحقوق الإنسان، أولاً من حيث أهمية فكرة "حقوق الإنسان" نفسها، باعتبارها تركز على مبادئ تنظم حياة الأفراد والمجموعات في حياتهم اليومية، في سياق تفاعلهم مع بعضهم البعض أو مع مؤسساتهم الاجتماعية والسياسية. كما أن تغير الوعي الحقوقي*** الذي تعرفه المجتمعات بالمنطقة (المغربية، العربية والإسلامية) بشكل عام، والمجتمع المغربي بشكل أخص بفعل الحراك الاجتماعي/السياسي، ساهم في توسيع هامش النقاش حول حقوق الإنسان والمزيد من المطالبة بتسيخها في الحياة اليومية، وهو ما سيسمح بفهم أعمق لهذه السيرورة وتمظهراتها.

** الحرب على الإرهاب وتسمى أيضاً الحرب العالمية على الإرهاب وهي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة بعض الدول المتحالفة معها وتهدف حسب تصريحات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى "القضاء على الإرهاب" والدول التي تدعم الإرهاب. بدأت هذه الحملة عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 التي كان "التنظيم القاعدة" دور فيها.

* تقدم الاعلانات أو المواثيق الدولية تقريرات تدعو إلى تحقيق أو ضمان أو توفير وضعيات حقوقية مطلوبة، وفي المقابل ترفض وضعيات سلبية لحقوق الإنسان، من هذه الصيغ التقريرية نجد: لكل إنسان الحق في.../لا يجوز.../لا يمكن.../يجب... الخ، وتدعو في نفس الوقت إلى ضرورة توفير مؤسسات حكومية وغير حكومية أو ضمانات قانونية لتطبيق التزامات حقوق الإنسان.

*** يمكن رصد هذا التغير في نظرنا من خلال ارتفاع منسوب النقاش السياسي والاجتماعي حول حقوق الإنسان وبروز ظواهر جديدة تعتمد على الإعلام البديل (صفحات الفايسبوك، جرائد الكترونية، قنوات يوتيبيية..)، تخصص في نقد الوضع السياسي والحقوقي وتكشف (بالصور والفيديوهات) الانتهاكات الحقوقية وتستطيع خلق جدل على المستوى الوطني، حتى وإن تعلق الأمر برئيس الدولة (كما حدث في قضية العفو الملكي عن معتصب الأطفال الإسباني كالفن).

وفي محاولة لدراسة الثقافة الحقوقية ورصد الخطابات المنتجة حول حقوق الإنسان بشكل عام، عمدنا إلى إنجاز دراسة ميدانية مع فئة من الشباب الطلبة المنتمين إلى ثلاث جامعات في المغرب: جامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة القاضي عياض بمراكش، وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، وهم فئة من الطلبة الذين شاركوا في احتجاجات 20 فبراير أو بقية الحركات الاحتجاجية. ولأجل ذلك اعتمدنا على الجمع بين تقنية الإستمارة التي شملت 296 من الطلبة، و15 من المقابلات نصف الموجهة من بين هؤلاء الطلبة. ولكي لا نتفرع في إشكالات أخرى، سنحاول تقديم جزء من النتائج مع ملاحظتنا حولها بدون الدخول في التفاصيل التي تحتاج إلى مساحة أخرى لعرضها.

1- ملامح وضعية حقوق الإنسان بالمغرب:

عرفت وضعية حقوق الإنسان بالمغرب تطورا ملحوظا 355، ليس فقط على مستوى التشريعات والقوانين والمؤسسات، وإنما أيضا على مستوى النقاش العمومي، الذي يمكن ملاحظته في خطاب الحركات الاحتجاجية في الشارع العام أو في الندوات والمحاضرات المنظمة حول قضايا حقوقية، أو ما يتم فتحه في وسائل الإعلام والفضاءات الافتراضية وشبكات التواصل الاجتماعي (فايس بوك، تويتر...).

إذا رجعنا إلى السياق السوسيو-سياسي الذي تعيشه بعض البلدان العربية والمغربية منذ سنوات، بسبب هذا الحراك، الذي عبر عن نفسه بأشكال متعددة وبدرجات مختلفة، وصلت إلى حدود "إسقاط رؤساء دول" * استمروا في الحكم لمدة طويلة، سنجد أن القاسم المشترك، بين جل هذه

³⁵⁵ كتب محمد السعدي عن مسار حقوق الإنسان في المغرب وأبرز أهم المراحل والصراعات السياسية والانجازات التي طبعت كل مرحلة، و بشكل عام مخاض تطور الوضع الحقوقي بالمغرب منذ الاستقلال، أنظر:

[Mohamed, Saadi](#), LE DIFFICILE CHEMIN DES DROITS DE L'HOMME AU MAROC, Du déni à la reconnaissance, Histoire et perspectives méditerranéennes, L'harmattan, Octobre 2009.

* من المفارقات التي يمكن ملاحظتها بخصوص طبيعة السلطة السياسية في العالم العربي، أنها تبدو مترابطة ومتشابكة مع شخص الحاكم، كضامن لاستمرار الدولة نفسها. فيصبح الحاكم هو النظام، ولهذا رأينا كيف تم اعتبار إسقاط الحكام في مصر أو تونس هو تغيير للنظام السياسي ولكن ما حصل فيما بعد يبرز أنه على الرغم من "إزالتهم" من الحكم إلا أن النظام السلطوي ككل لم يتغير، لأن ما يميز هذا الأنظمة من سلطوية استمر بصور جديدة وتم إنتاج حاكم قديم بشكل جديد (بعد إسقاط رئيس مصر حسني مبارك سيعود الجيش المصري للحكم مع السيسي بدون انتخابات..). وهنا يمكن استحضار عبارة ميشيل فوكو بأن السلطة هي "شبكة من العلاقات المتشعبة".

المجتمعات، أنها تتميز ب"هامش ضعيف" من الديمقراطية، لا يسمح بانتقال سلس وسلمي للسلطة السياسية عبر الانتخابات، وأيضا ارتفاع حدة الصراعات الثقافية والعرقية والدينية، وأزمات اقتصادية ومدىونية خارجية مرتفعة، بالإضافة إلى وضعية حقوقية "هشة"***. وقد منحت هذه الوضعية المتشابكة للحراك الاجتماعي "مشروعيته" وقوته، سواء العددية، أو بالنظر إلى طموحاته، التي طالبت بإسقاط "الأنظمة السياسية" (شعار: الشعب يريد إسقاط النظام) ومحاكمة المسؤولين عنها، أو على الأقل، تغيير دساتيرها وقواعد اللعبة السياسية فيها (شعار: الشعب يريد دستورا جديدا).

2- حقوق الإنسان كمعاني اجتماعية دينامية:

يجب أن نشير في البداية أن المعاني التي يحملها الأفراد حول أنفسهم وحول العالم هي نتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي، كما يقول التفاعليون الرمزيون³⁵⁶، وهذا يعني أننا نخلق عالما بما نطفي عليه من معاني، وبما أن تلك المعاني تتغير وتتطور فإن العالم الاجتماعي (le monde social) يتغير أيضا معها ويتطور، فالمعنى بناء اجتماعي يتم عبر تواصل الأفراد داخل المجتمع³⁵⁷. كما أن المعرفة الاجتماعية – كما تقول كرسيتينا تيليغا- ليست مركزة أو موزعة "في القمة" فقط، فهي، بالأحرى، تمثل شبكة من العلاقات الاجتماعية، والممارسات، والمؤسسات،

** لكي لا نقول انعدام، وهذا التوصيف نابع من النظر إلى تعبيرات الديمقراطية نفسها، فما يلاحظ أن أغلب عناصرها غائبة في البلدان العربية، إذا ما قارناها مع ما ينبغي أن يكون أو ما هو كائن في بلدان أوروبية مثلا (انتخابات دورية ونزيهة، التقطيع الانتخابي، استقلالية القضاء، ربط المسؤولية بالمحاسبة...إلخ).

*** استعملنا هنا لعبارة "هشة" مبني على تقارير دولية، لمؤسسات غير حكومية بشأن الأوضاع الحقوقية بالبلدان العربية والمغرب بشكل خاص، سواء قبل الحراك أو بعده، ولعل ذلك ما يفسر حدة الاحتجاج في هذه المناطق. انظر على سبيل المثال تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت عنوان: سقوط الحواجز: حقوق الإنسان في العالم العربي" التقرير السنوي 2011 على الرابط: [انظر رابط التقرير](#) (تاريخ التصفح: 2017-02-01)

<http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2012/06/the-report-a.pdf>

³⁵⁶ -Voir : - BERGER Peter, LUCKMANN Thomas, La construction de la réalité sociale, Paris, Armand Colin, 2006.

-Lacaze Lionel, L'interactionnisme symbolique de Blumer revisité, Sociétés, 2013/3 (n° 121), p. 41-52. DOI : 10.3917/soc.121.0041. URL : <https://www.cairn.info/revue-societes-2013-3-page-41.htm>

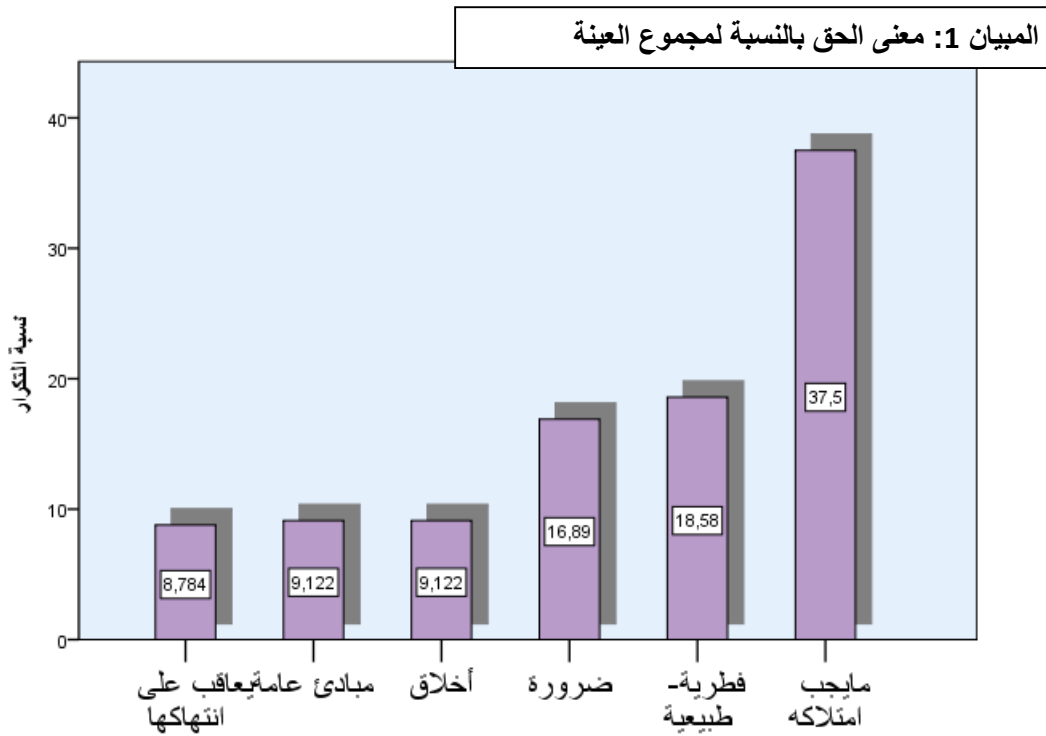
357 Lalli Pina, Représentations sociales et communication , Hermès, La Revue, 2005/1 (n° 41), p. 59-64. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2005-1-page-59.htm>

والجماعات المتشابكة، وتقوم عليها. وهي تمتد عبر متتالية تمضي من الحقائق العلمية عند العلماء، والمعرفة السياسية المحددة عند النخب السياسية، وصولاً إلى الكيفية التي تنتج بها جماعات أخرى (من صنع الدلالات) معرفتها وتمثالاتها (الخاصة بها) 358. وفي هذا السياق درس هيجيت Huguet أثر التواصل في نسق التمثلات الاجتماعية كما فعل لاطاني: ففي دراسته حول أثر الدينامية الاجتماعية أكد على أن الظواهر الماكرو-اجتماعية تبرز من التواصل اليومي عبر عمليات تفاعلية تبادلية متكررة لسيرورة تأثيرات المستويات الميكرو-الاجتماعية، وفقاً لهذه النظرية فواحدة من النتائج المترتبة عن التواصل بين أفراد مجتمعين مع بعضهم وأفراد متفرقين عن بعضهم وأيضاً مجتمعين ويتواصلون مع بعضهم هو: بروز ترابط يرجع إلى وجود اتجاه لمختلف المعتقدات والقيم، أو الممارسات لتصبح مرتبطة بقوة أكبر مع تقدم النقاش" 359.

من هذا المنطلق نقول إن التعامل مع الحق وعبره ينبني، في نظرنا، إنطلاقاً من تصور الأساس الذي ينطلق منه أو الذي يجب أن يقوم عليه، فإذا كان التأطير التاريخي لمفهوم الحقوق يسيطر عليه هاجس التأصيل والمعيارية في تعريف الحقوق سواء فلسفياً أو قانونياً، فإن التعريفات الاجتماعية هي تعريفات ذاتية، يستحود عليها بداية: هاجس "الواقعية". وقد توصلنا إلى هذا التأكيد إنطلاقاً من سؤال العينة حول معنى الحق بالنسبة إليهم: ماذا يعني الحق بالنسبة إليك؟ وذلك من أجل الوقوف عند المعنى الذي يعطيه الطالب للحق، والأساس الذي ينبني عليه ليحمله مقبولاً أو مرفوضاً، ضرورياً أو ثانوياً. وقد انطلقنا في صياغة الأجوبة المفترضة من خلال ما تراكم نظرياً في هذا السياق، وهو ما يعكس اختلاف الأسس التي تمنح الحقوق تلك القيمة المعيارية وضرورة الوجود.

358 كريستيان تيليجا، علم النفس السياسي، رؤية نقدية، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 436، ماي 2016، ص 90.

359 Willem Doise, Human rights as social representations, London ; New York : Routledge, 2003, Op.cit. p68.



المصدر: البحث الميداني

نلاحظ في هذا المبيان أن 37,5% من مجموع المبحوثين اعتبروا الحق هو ما يجب امتلاكه، ويليه 18,58% ممن اعتبروها حقوقاً فطرية وطبيعية. ثم نجد نسبة 16,89% ممن اعتبروا الحق "ضرورة". في حين تساوت الإجابات المتعلقة بكون الحقوق "مبادئ عامة" وكونها "أخلاق" ب 9,12% وأخيراً وصلت نسبة من ركزوا على العقاب المترتب عن انتهاك الحق فقط 8,78%.

يمكن القول إن ارتفاع نسبة ربط الحق بامتلاكه يعود إلى طبيعة التفكير الاجتماعي الذي يميل -خصوصاً في حالتنا هنا- إلى ربط المبادئ والأفكار بالواقع المعيش، بمعنى أن الحق بصرف النظر عن أصوله أو أسسه (طبيعي، إلهي، إنساني..)، هو بالنسبة إلى هذه العينة ما يمكن ملاحظته وما يجب امتلاكه والعيش به، وكأن لسان حالهم يقول: الحق هو ما يصبح واقعاً معيشاً. ويمكن أيضاً القول إن هذا التصور يعود إلى فقدان الحق واقعيًا، فلو أن الحقوق كانت متوفرة ومحصل عليها لكان من الممكن أن ينشغل التفكير فيها بمستواها النظري مثلاً، على اعتبار أن الواقع المادي يحدد أنماط التفكير ويوجهه، وكأن النقاش النظري في غياب الحقوق واقعيًا يصبح ترفاً ليس إلا.

يمكن رصد وتبرير هذه الاختيارات من خلال تصريحات المبعوثين: "الحق كل ما يجب أن امتلكه وأمارسه باعتباري إنساناً" (مقابلة 7) "أفهم أن أي الإنسان لديه الحق في مجموعة من الحقوق يجب أن توفرها الدولة.." (مقابلة 2) "الحقوق ما امتلكه باعتباري كانسان ومايمنحني القدرة على ان نجسد انسانيتنا. (مقابلة 4)، "الحق هو مفهوم لايمكن لمسه أو الإحساس به إلا حين يتم أجرأته في أرض الواقع...الشعوب تتطور ولهذا الحقوق تتطور مع الوعي الانساني لهذا لا يمكن أن تكون مطلقة" (المقابلة 5)، "الحق ما هو متوفر في الواقع لكل فرد لكي يحفظ كرامته ويخلق لديه اطار من الممكن في وسطه أن يختار أي نموذج يمكن يعيش فيه.. (المقابلة 1).

3- حين تتحول الحقوق إلى " أحلام":

لاحظنا أن التفكير في الحقوق من منطلق واقعي قد ينتج خطابا يعتبر الحق مجرد "حلم" من الصعب تحويله إلى واقع معيش : إذا قرأت الإعلان وتعرفت على حقوقك سوف تحس بالحسرة لأنك ستري أن الواقع بعيد كل البعد عن تلك الأحلام...." (مقابلة 2). "الحقوق في العالم العربي أشبه بالحلم الذي لن يتحقق" (مقابلة 4). وقد انتبهنا إلى ما يشبه كثرة سياسية يتم تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي لوصف واقع حال الحقوق في العالم العربي، يقال: سأل أمريكي رجلا عربيا عن أحلامه فقال العربي: أحلم ببيت أسكن فيه، وعمل يضمن كرامتي فقال الأمريكي، هذه حقوقك أنا أسألك عن أحلامك؟؟" يتضح من خلال هذا المثال إلى أي حد تحولت الحقوق الأساسية (من مسكن وعمل وبيت..)، إلى أحلام نظرا لصعوبة الوصول إليها: إن مواد الإعلان أشبه بحلم في عالم اليوتوبيا... إنه لا يعبر عني لأنني أحس أنني بشر وليس إنسان (...). في العالم الثالث نحن بشر ولسنا إنسان" (المقابلة 5).

في هذا السياق، وجد كل من كلير كالاجيرو وومليوسكا بيير، في دراستهم لتمثلات حقوق الإنسان، أنفسهم أمام سجل من الحقوق: المتخيلة *imaginaires*، حقوق يحلم بها *révés*، مرغوب فيها *souhaités* مثالية *idéaux*. كما أن الشباب الممثلين للعينة يجعلون من الحاجة والحق مرادفا واحد (حاجتي *Mon besoin* = حقي *Mon droit*) 360.

4- الكرامة كأولوية في سلسلة الحقوق:

³⁶⁰ Claire Calagiro, Malewska-Peyre Hanna, Représentation de droits de l'homme chez les jeunes. Droits et Société 23/24-1993. Consulte le 01/09/2016 <http://www.reds.msh-paris.fr/publications/revue/pdf/ds23-24/ds023024-13.pdf> .p69.

من الملاحظ أن عملية ترتيب الحقوق يحكمها وعي مسبق بأهمية أو أولوية حق على حق آخر، والذي يبدو متعلقا بأكثر الحقوق انتهاكا أو باعتباره مدخلا لبقية الحقوق. فحين نتفحص متن المقابلات نجد أن "الكرامة" هي الأولوية بالنسبة لمجموع عينة البحث، وهو ما يفسر أيضا رمزية ما سميناه الثالث المقدس في الحقوق: "حرية، كرامة وعدالة اجتماعية" وهو شعار رفع بشدة خلال احتجاجات 20 فبراير أو الحركات الأخرى، سواء أكانت ذات مطالب اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، "فإحساس المغربي بأنه بدون كرامة يجعله يحس بأنه ليس إنسانا" (مقابلة 6) "الكرامة درجة للوصول للعدالة الاجتماعية ثم الحرية هي الخطوة واللبنة الأولى" (مقابلة 5). وقد اعتبرها أحد المستجوبين "ماء الوجه"، في إشارة إلى "كينونة" الشخص نفسه، فالعيش بدون كرامة أشبه بمن يقتات على نفسه: الكرامة عند المغربي هي "ماء الوجه" لا يمكن التعبير عنها إلا باللغة اليومية (...). الإنسان المغربي يعيش وهو يقتات على كرامته لدرجة أنه فقدتها (المقابلة 5).

هناك العديد من الوقائع اليومية التي تضع الأفراد أمام الإحساس بفقدان الكرامة وخصوصا عند ولوج المؤسسات العمومية لقضاء مصالح إدارية، حيث يتعرض الفرد للإهانة أو الحيف أو يواجه عائق المحسوبة: تهان كرامتك بشكل يومي في الإدارات المغربية (...). من أجل حصولك على أبسط حقوقك كمواطن" (مقابلة 10) أو في المستشفيات : المريض في المستشفيات مجرد رقم ولا حساب بنكي " " حين تذهب إلى المستشفى العمومي تحس بأنك مواطن من الدرجة الثالثة أو العاشرة (...). لا أحد يهتم بك أو يتعامل معك بانسانية، المستشفى مكان لإنتظار الموت" (مقابلة 9) "يحس المواطن أن هناك حقوق لكنها موزعة بشكل غير عادل، بحيث تستفيد منها فئة قليلة ومعروفة، أما البقية فإن غياب أبسط الحقوق يجعلها تحس بأنها بدون كرامة" (مقابلة 17). إن هذه الممارسات اليومية التي أصبحت في نظر العينة "جزء من تعامل السلطة السياسية أو الإدارة العمومية مع المواطنين" كل يوم، هو ما يجعل الكرامة كأولوية يضمن تحقيقها الإحساس بالمواطنة الحقيقية.

يحيل غياب الكرامة إلى غياب المساواة في توزيع الحقوق أو المساواة أمام القانون (وهي الحقوق التي تكرر ذكرها بشدة سواء داخل الإستمارات أو المقابلات) والتي ترتبط بشكل مباشر مع فكرة العدالة : "حين تغيب العدالة لا يمكن أن تجد مساواة أو حقوق وبالتالي لا وجود لكرامة..." (مقابلة 16). إن تكرار الحديث عن العدالة كضامنة للكرامة يضعنا أمام العلاقة التكاملية بينهما، فحين تغيب العدالة تنتهك الكرامة فتنتفي المواطنة بل حتى الإنسانية.

إن ما كتب من طرف الفلاسفة والمفكرين السياسيين والاجتماعيين حول قضية العدالة، سواء في علاقتها بالمساواة أو الإنصاف، يفسر لنا قوة حضور فكرة العدالة والوعي بأهميتها في توزيع الحقوق في التفكير العامي أيضا، الذي يعكس في نفس الوقت مدى غيابها في تفاصيل الحياة اليومية بالنسبة للعينة: "تحس بأنه لا وجود للعدالة في كل تفاصيل الحياة اليومية، ومنذ صغرك في المدرسة ثم في الجامعة ثم في العمل وربما لن تجدها حتى في المكان الذي ستدفن فيه" (مقابلة 22).

يمكن أن يجعل واقع "غياب العدالة" من الفرد متمركزا حول ما وصفه أحد الطلبة بـ "الحقوق البيولوجية" مثل الحق في المأكل والمشرب والعمل، أو ما عبّر عنه مجموعة منهم بعبارة توفير "الحياة اللائقة": الأولوية عندي هي الحق في ممارسة الحياة بشكل عادي بدون مانع أو حاجز، الحق في الحياة بمعناها العام: الشرب الأكل الدراسة التنقل الحقوق العادية البسيطة الضرورية (...). لن نستطع أن نصل إلى مستوى آخر من الحقوق لأننا لازلنا نتخبط في الجانب البيولوجي عكس الغرب (...). الحق الأول هو الحق البيولوجي كإنسان عادي المأكل والمشرب (...). نحن مازلنا نتصارع من أجل البيولوجي (...). الحق في الحرية مستوى بعيد لأننا لم نحسم بعد في البيولوجي لأنه غائب (مقابلة 2).

نجد إشارات تبرز أهمية الحقوق السياسية كمدخل لضمان تسلسل بقية الحقوق وعلى رأسها الحياة الكريم، وهو ما يتم التعبير عنه عادة بعبارة "الإرادة السياسية": "شخصيا أعتبر أن حقوق الإنسان في شقها السياسي تسبق كل الحقوق الأخرى لأن الدولة ككيان مؤطر وكيان يفرض سلطته بالقوة.. إذا لم يبدأ في منح الحقوق عبر الإرادة لترسيخ الحقوق بشكل عمودي لا يمكن تحقيق باقي مقتضيات حقوق الإنسان (...). من الصعب الحديث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية وأنت تعيش في كيان يضغط على حقوقك السياسية (...). إنفراج حقوق الإنسان السياسية ربما يجعلنا نحقق انفراج في باقي مجالات حقوق الإنسان". (مقابلة 10)

إن التفكير الطبيعي -كما أشارت إلى ذلك إيفانا مراكوفا- هو التفكير في الحياة اليومية، التي تهيأ لها كل البشر، إنه التفكير الذي يتسخدم المعرفة التي تتقاسمها الجماعات الاجتماعية؛ يركز على التفاعلات والعلاقات البشرية، وبالتالي فهو يتخذ أشكالا متباينة. ولأسباب تعود إلى ظروف إجتماعية، فهو يرغب البشر أن يتخذوا المواقع الخاصة بهم ويدافعوا عنها³⁶¹. ومن هنا تبرز

³⁶¹ كريستيان، تيليجا، علم النفس السياسي، مصدر سابق، ص 91-92.

مجموعة من المحددات التي تفرض التعامل مع الحقوق بمنطق الأولوية، ولعل هذا ما يلاحظ في طبيعة المطالب التي ترفع من طرف الحركات الاحتجاجية: فهناك مطالب فئوية وهي تلك التي تعبر عن حاجيات مهنية أو اقتصادية مثل حركات المعطلين التي ترفع مطالب الشغل كأولوية، أو محتجين ضد غلاء فواتير الماء والكهرباء، أو مطالبين بمستشفيات عمومية أو متخصصة، إلى غير ذلك من الحالات التي تعكس بالوضوح أولوية وتركيز مرحلي على الحاجات الأساسية في المطالبة بالحقوق (الشغل، السكن، الصحة...).

ولعل هذا لا يلغي وجود حركات ذات مطالب إثنية أو لغوية كما هو الشأن بالنسبة للحركة الأمازيغية*، كما يمكن أن نجد مطالب فئوية من ناحية الانشغالات الايديولوجية، مثل جمعيات تركز على الحقوق فردية كحرية العقيدة أو حرية الجسد. لكن كثيرا ما يتم رفض أو انتقاد مثل هذه المطالب التي تعتبر "تعاليا" عن واقع المواطنين البسطاء المحرومين من حاجيات أولية متعلق بالعيش، وهو ما يعني- بالنسبة إلى فئة من الطلبة- أن الحقوق الفردية مطالب ثانوية مستبعدة في المرحلة الحالية: تحديد الأولويات مرتبطة بالظروف المتوفرة لكل واحد (...) لا يمكن أن أترافع أو أدافع عن الحق في المعتقد أو التعبير أو المتعلقة بالحريات الفردية، لأنها بعيدة جدا عن الشعب، من الممكن بالنسبة لأناس آخرين غير مرتبطين بالشعب يناضلون في مستوى فكري فقط " (مقابلة 3) " لا يمكن لأحد جائع أن يفكر في حرية الجسد لأنها مسألة أكبر منه، هنا يبدو لي أن ترتيب الأولويات في المغرب تحتاج إلى نقاش (مقابلة 1).

إن استحضار الأولوية في الحقوق ينبني على تصور "واقعي" و"برغماتي" يعبر عن نقص في حاجيات أو حقوق معينة يتطلب تلبيتها لأنها مركزية ولا تنتظر التأخير أو التأجيل، في حين يمكن تأجيل حقوق أخرى لا يتم استحضارها مرحليا فقط (حرية اللباس، الإفطار في رمضان..). وقد نجد تصريحات لعدد من الطلبة تعتبر أن حقوق الإنسان كل متكامل لا يقبل التجزيء، كما ترفض التعامل مع الحقوق بمنطق الأولوية، على اعتبار أن: الأولوية لكل الحقوق (...) لأن كل الحقوق في ارتباط مع بعضها البعض (...) الأمر كلعبة الدومينو إذا نزعنا ورقة سقطت باقي الأوراق تباعا" (مقابلة 10) "ما قد يبدو لك غير مهم، قد يكون مصيريا بالنسبة للآخر (...) لأن الذي أحر المنظومة الحقوقية في العالم العربي لعقود عدة هو الإجهاز على الحرية بدعوى الأولوية

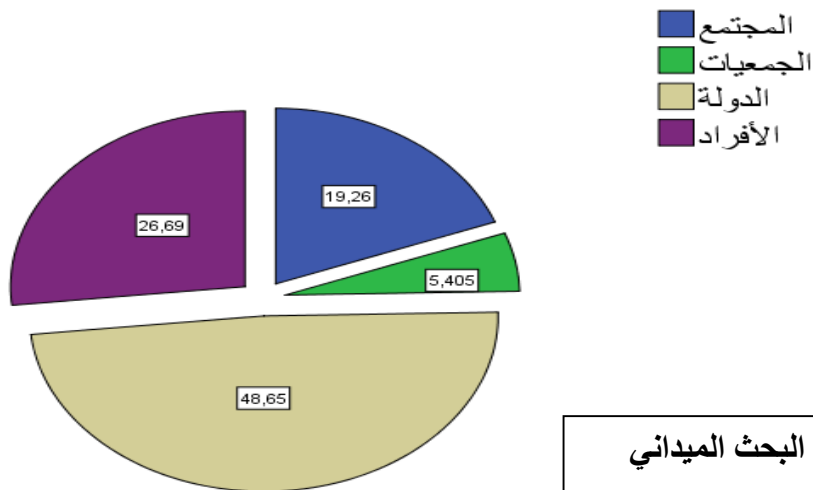
* حركة مدنية تدافع عن الهوية الامازيغية وتطالب بتحسين واقعها على مستوى اللغة الامازيغية، الأعياد الامازيغية، الرموز والأسماء.

الاقتصادية و الأمنية (...). التعاطي مع منظومة الحقوق يجب أن يكون شموليا، لو أخرنا مطلب الحرية من أجل الحقوق الاقتصادية فإننا قد نرى الوطن يباع و نصمت (...). لأن تأخيرنا لمطلب يتولد عنه عقوبة عند محاولة ممارسته (...). لهذا فسؤال الأولوية يجعل الحق الذي في ذيل اللائحة ممارسة معاقب عليها (...). أنا أرى في تجزيئها أشكالية خصوصا في العالم العربي، فما أن نهتمش حقا من الحقوق حتى و يتم مصادرتة من طرف الأنظمة (المقابلة 3).

5- حول الدفاع عن حقوق الإنسان:

بما أن حقوق الإنسان لا توجد ولا تتحقق بالشكل المطلوب غالبا، فإن مسألة الدفاع عنها والمطالبة بها يبقى مشروعا مستمرا ومبررا لوجود أي حركة احتجاجية. وانطلاقا من اعتقاد كل فرد أو مجموعة في من عليه تحمل مسؤولية و ضمان توفير الحقوق تبرز أشكال نضالية مدافعة عن حقوق الإنسان، وتدخل في صراع مستمر مع المسؤول عن سلب وانتهاك هذه الحقوق.

المبيان رقم 2 : تكرار المسؤول عن الدفاع عن حقوق الإنسان بالنسبة لمجموع العينة



يلاحظ في هذا المبيان ارتفاع نسبة الاعتقاد بأن الدولة هي المسؤول الأول عن الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بحوالي 49%، يليها اعتبار الأفراد أنفسهم المسؤولين بنسبة 25%، بعد ذلك نجد مسؤولية المجتمع بنسبة 19%، وأخيرا مسؤولية الجمعيات الحقوقية بنسبة 5%. فهل يمكن تفسير ذلك بتراجع دور الجمعيات الحقوقية في الدفاع عن حقوق الإنسان؟ أم إحساس العينة بعدم قدرتها على ذلك؟ وكيف يمكن الجمع بين فكرة أن الدولة هي المسؤولة عن تراجع أو عدم منح الحقوق وفي نفس الوقت هي المسؤولة عن الدفاع عنها؟

يبدو أن النظر إلى الدولة كسالبة للحقوق لا يلغي اعتبارها – بالنسبة لعدد كبير من العينة – القدرة على منح الحقوق والمحافظة عليها، لأنها تمتلك مؤسسات وهيئات، إلا أن ما ينقص هو "الإرادة السياسية": إذا لم تكن هناك إرادة سياسية للدولة لكي تحمي حقوق الإنسان فإنه لا يمكن أن تتحقق فعليا، وستستمر الانتهاكات" (مقابلة 10). هكذا تصبح "الإرادة السياسية" أشبه ما تكون ب"العصا السحرية" التي بإمكانها أن تغير الواقع الحقوقي السلبي إلى واقع إيجابي.

1.4- الخطاب النضالي وأشكال الدفاع عن حقوق الإنسان:

سبق أن قلنا إن دينامية الحراك الجديد ساهم في تطوير استراتيجيات بديلة للمشاركة السياسية الرامية إلى إحداث تغييرات أكثر إيجابية وفعالية، عبر آليات وأساليب تحقق رغبة الشباب في المشاركة كما يرغبون فيها، ولكن بطرق غير تقليدية: المشاركة عبر الفضاء الإلكتروني، أو في الحركات السياسية الشبابية غير الحزبية أو عبر رسوم الحيطان، الأغاني السياسية أو الأفلام القصيرة³⁶² وهي ما سماها الباحث في الاجتماع السياسي آصف بيّات بـ"اللاحركات الاجتماعية" قاصداً به الحراك ذات الطبيعة السائلة للفاعلين الاجتماعيين، التي لا يمكن اعتبارها "حركات اجتماعية" بالمعنى التقليدي للكلمة، فهي تعكس النضال الصامت للشرائح الأكثر تهميشاً في المجتمع من أجل توسيع مساحتها الخاصة في الحركة والعمل وكسب أراضيات جديدة في المجتمع³⁶³.

³⁶² حبيبة محسن، نوران أحمد، معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، دراسة حالة لحركة 20 فبراير، في: جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية، من المجال الافتراضي إلى الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة من الباحثين، إشراف محمد العجاتي، بيروت، الطبعة الأولى أبريل 2013، ص 120.

³⁶³ عاصف، بيّات، ضمن حبيبة محسن، نوران أحمد، نفس المصدر.

إذا انطلقنا من ملاحظات بخصوص تراجع الثقة في المؤسسات الرسمية عموما كما يشير الجدول التالي 364:

جدول: نسبة الناس الذين لا يثقون في المؤسسات السياسية حسب العمر

العمر	29-15	30-49	50 فما فوق
الأحزاب السياسية	66,2%	63,2%	60,1%
البرلمان	61,6%	54,6%	44,3%
الحكومة	50,4%	44,5%	36,3%

مصدر: *Jeunes, culture et insertion*

سنلاحظ إذن تراجع الثقة بخصوص المؤسسات الرسمية وهو ما يفسر بروز وتطور أشكال من النضال الحقوقي في المغرب خلال السنوات الماضية؛ والتي تتأطر بشكل مستقل وذاتي، في حدود كبيرة، لتجاوز التنظيمات التقليدية (أحزاب، جمعيات، نقابات..)، أو عبر تكتلات وتنسيقيات محلية من أجل الدفاع عن قضايا ذات أولوية معيشية. وقد لاحظنا كيف وصل نضال هذه الحركات إلى النقاش الدستوري* كما حدث مع حركة 20 فبراير. هكذا أصبح من المعروف اليوم أن الفاعلين في الحركات الاجتماعية يشاركون بقوة في اللعبة السياسية. فهم منتجون لساحة سياسية موازية وغير رسمية، ويطالبون بقوة بتوسيع الساحة السياسية المتعارف عليها، وذلك من خلال المزوجة بين استراتيجيات غير مؤسساتية للعمل وأشكال الفعل المميزة لمجموعات الضغط. فالمطالب التي تحملها هذه الحركات تختلف وتتميز من تلك التي تحملها الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين

³⁶⁴ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدماج الشباب عن طريق الثقافة، إحالة ذاتية رقم 2012/3، ص 30، انظر:

* رفضت 20 فبراير التعديلات الدستورية واعتبرته دستورا ممنوحا، لأنه تشكل بنوع من السلطوية لا تناسب تطوراتها نحو الديمقراطية.

الرسميين"365. وقد لاحظنا كيف أن حراك الريف** جعل من الأحزاب مجرد "دكاكين سياسية**" يرفض التعامل معها لتحقيق المطالب الحقوقية في المنطقة.

نشير هنا أيضا إلى بروز ما نعتبره تغييرا في الوعي بمسألة الدفاع عن الحقوق، أي باعتبارها مسألة ليست فقط خارج إطار ما هو مؤسساتي، بل مسألة فردية: فلا يمكن ضمان الحقوق وتحقيقها بالاعتماد على الدولة لأنها المسؤول الأول عن انتهاك هذه الحقوق، ولا يمكن الاعتماد على الجمعيات الحقوقية لأنها إما "مجرد مؤسسات لآحول لها ولا قوة" وإما أنها "تتلاعب بالملفات وتحقق مصالحها الخاصة على حساب القضايا التي تدعي أنها تدافع عنها" كما أشار عدد من المبحوثين. وقد لاحظنا ميلاً كبيراً عند أغلبهم إلى التقليل من قيمة الجمعيات أو التشكيك فيها، وهو تعبير نابع عن وعي حقوقي بالمطلوب تحقيقه فعليا وكيفية الاشتغال للوصول إليه.

وقد أفرزت هذه المواقف أشكالاً فردية في الدفاع عن الحقوق: يمكن هنا أن نعطي مثال لعدد من الطلبة الذين خاضوا احتجاجات فردية لتحقيق مطالب تعتبر في الأصل جماعية مثل المنحة الدراسية أو بسبب الحرمان من التسجيل في بعض التخصصات أو الأسلاك التعليمية الجامعية، يقول أحد الطلبة*: "اخترت النضال الفردي.. أنا لا أسمىه النضال وإنما (الصراع) لأن لديك عدوا تاريخيا (...). فأنت حين تتحدث عن حقك كمجموعة أكثر من 10 أشخاص من الممكن تفريقكم وتشيتيتكم من خلال شراء ذمم الآخرين" "ولكن حين تدافع عن حقك لوحدهك تعرف ما تريد وتعرف الحدود التي يجب ان تصل إليها – يمكن للناس أن يساعذك عبر دعم نفسي- ولكن بتفكيرك أنت لوحدهك لأنه حقي.. والحق في الذاكرة العالمية ينتزع ولا يعطى" " (مقابلة 2).

365 محمد، مداني، ضمن، أسماء فليحي، معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، دراسة حالة لحركة 20 فبراير، في: جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية، مصدر سبق ذكره، ص 168.

** عرفت منطقة الريف بالمغرب حركة احتجاجية استمرت لأشهر طويلة بمعدل كبير من الخرجات للشوارع العام، وكم الفديوهات والنقاش الكبير الذي طرح في وسائل التواصل الاجتماعي وطرق متنوعة من السلوك الاحتجاجي (مسيرات، تطييل فوق أسطح المنازل، اغلاق محلات تجارية..)، وقد انطلقت شرارة هذه الاحتجاجات بعد تعرض "محسن فكري" بائع السمع للطحن داخل حاويات القمامة وهو يحاول منع طحن أسماك المصادرة من طرف السلطات المحلية بحجة أنها غير مرخصة. وقد كانت مطالب حراك الريف مرتبطة ب: رفع العسكرة، وتوفير مستشفى متخصص، وتوفير مناصب شغل للشباب.. إلى غير ذلك من المطالب الاجتماعية.

** استعمل هذا التوصيف ناصر الزفزافي وهو واحد من قيادات حراك الريف وأكثرهم شهرة نظرا لتأثيره في بقية المحتجين.

* خاض الطالب المسمى ياسير موسوي أكثر من احتجاج واعتصام لوحده، بحيث يعتمد إلى مكان احتجاجه ويحضر أمتعته ويكتب شعاراته ويقرر الاعتصام والمبيت أمام مؤسسة رسمية (سبق أن اعتصم أمام عمالة مدينة وزان شمال المغرب) أو اعتصام داخل بناية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمدينة مارتيل (شمال المغرب). ويعتبر هذا الطالب أن الاحتجاج الفردي هو الكفيل بتحقيق المطالب لأنك تتحمل فيه مسؤوليتك كاملة أمام المسؤولين وتستعد لكل الاحتمالات ولا تتوقع خيانة من طرف محتجين معه، أو تلاعب بملفه من طرف الجمعيات.

يلاحظ أيضا، وارتباطا بالتطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي، بروز ما يعرف بـ"المواطن الصحفي"، الذي أصبح متابعا للوضع السياسي والحقوقى، يحتج عبر نقل فيديوهات أو صور أو وقائع لإنتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المناطق وفي لحظتها، خصوصا مع خاصية النقل المباشر (live) الذي جعل العالم متابعا لما يحدث وبالتالي تزداد درجة التفاعل أكثر. بذلك فالشبكات الاجتماعية مثل "الفايسبوك" و"تويتر" والهواتف النقالة المستعملة ككاميرات ومسجلات صوتية ورقمية، المرتبطة بالعالم في حينها، لا يمكن التعامل معها كأدوات رابطة لأفراد في عالم افتراضي، بل كوسائل تجعل افرادا فعليين لهم مطالب فعلية ملحة يستبقون الزمن، ويضغطون على الفعليين السياسيين بقدرتهم على أن يجتمعوا، دونما حاجة إلى ترخيص مسبق، وأن يتكاثروا بمجرد الاستجابة العفوية لنداء الشبكة"366.

6- علاقة الدفاع عن الحقوق بالمشاركة السياسية.

يقودنا هذا الواقع للحديث عن ضعف التأطير في المجال السياسي عموما، الذي يُبرز بشكل قوي في ما يعرف بـ"العزوف السياسي" عند الشباب، ليس فقط عن الانتخابات وإنما عن كل أشكال الممارسة السياسية والمدنية التقليدية**، وهو الأمر الذي أضحى "من ضمن أبرز الاختلالات العميقة التي تعترى المشهد السياسي المغربي بشكل لافت في السنوات الأخيرة، سواء علي مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو الاهتمام بالشأن السياسي أو المشاركة في الانتخابات"367؛ فهذا الواقع بحسب باحثين يعبر عن "تجريد للمجتمع من السياسة أو التسييس Dépolitisation وهو واقع يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة السياسية، غير مسؤول عنها، وغير مدرك لفعاليتها وقيمها ونجاحاتها الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه – في غياب تأطير سياسي أو نقابي تشاركي إدماجي للمواطنين موجه وهادف- تبعات وآثار سلبية على مستوى ومستقبل النظام

366 إدريس، كسيكس" الظاهر والباطن في ثورة الشباب" في: المودن، السبتي وكسيكس، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، ضمن: أسماء فليحي، معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص 178.

** نقصد هنا الممارسات السياسية التقليدية من انخراط في أحزاب ونقابات، وإن كان الحديث اليوم عن أنماط جديدة من المشاركة السياسية برزت في زمن الفضاءات والوسائط الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي.

367 فاطمة غلمان ود. إدريس لكربني، إشكالية العزوف السياسي في المغرب الانتخابات التشريعية نموذجاً، مجلة الديمقراطية، رابط المقال:

الاجتماعي برمته".³⁶⁸ ومن الملاحظ جدا في البحث الوطني للقيم لسنة 2005 أن الشباب هي الفئة الأقل اهتماما بالسياسة، حيث النسبة الأقل للتسجيل في اللوائح الانتخابية (50%) والمشاركة في الانتخابات (38%)، كما سجل معدل ضعيفة جدا بالنسبة للانخراط في منظمات سياسية ونقابية وجمعية، ويبقى العمل الجماعي أكثر جاذبية من العمل في الأطر التقليدية للفعل السياسي. ليس العمل السياسي فقط، بل الاهتمام بالسياسة عموما ضعيفة. وقد لوحظ أيضا أن التصنيفات الأخلاقية تغلب على المصطلحات السياسية التي تجد صدى أقل بالنسبة للسكانة 369، وعلى هذا الأساس خلاص التقرير بفكرة "أن النتيجة الأساسية لهذا السياق، حيث ضعف الاهتمام بالسياسة، هو عجز جزء كبير من الساكنة على تقييم بيئتهم السياسية، على اعتبار أن الحكم أو التقييم أو انتقاد الوضع السياسي يتطلب من الأفراد حد أدنى من الحس المشترك من السياسة والتي لا يمكن أن تتغذى إلا على اتساع مجال الرأي العام. 370

رغم اعترافنا بوجاهة هذه التحليلات واستمرار معقوليتها بشكل كبير، إلا أنه إذا ما قارناها مع وقائع ما بعد الحراك السياسي ل2011، فإننا سنقف على عودة ملحوظة إلى الإهتمام بالقضايا والمستجدات السياسية، برز خصوصا مع شباب 20 فبراير التي لم تكتف بمقاطعة الانتخابات بل دعت إلى مقاطعت الاستفتاء على الدستور إلى غير ذلك من الأشكال الاحتجاجية، وهي مشاركة لم تعد عفوية بل أصبحت منظمة ومدعومة بحجج ومعبر عنها في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

تركيب:

نخلص للقول إذن إن تجربة حركة 20 فبراير إلى جانب بقية الحركات الاحتجاجية، قد ساهمت بدرجات متفاوتة، في عملية بناء وتعديل وتحيين تمثلات وخطابات حقوق الإنسان عند الشباب، بما فرضه السياق من انخراط في الممارسة الاحتجاجية الواقعية أو الافتراضية، ساهمت في خلق حركية سياسية وثقافية وفنية وحقوقية عكس رغبة الأفراد -الشباب بالخصوص- في تغيير

³⁶⁸ مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، شتاء 2008، ص 13.

369 Rahma BOURQIA, Abdellatif BENCHERIFA, Hassan RACHIK, Mohamed TOZY, Mohamed ABDREBBI, Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur les valeurs, 50 ans de développement humain & perspectives 2025, lundi 30 janvier 2006, par Collecté par H.S. P56-57.
http://www.rdh50.ma/fr/pdf/rapports_transversaux/valeura474pages.pdf

370 ibid.

واقعهم، وسمحت ب بروز وتطور أشكال جديدة من السلوكات والممارسات والتواصل بين المواطن/الأفراد/التنظيمات وبين السلطة السياسية/ الدولة/ المخزن، رافق بروز وتطور الفضاءات الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي، مما ساهم في إعادة الاهتمام لدى هذه الفئة بضرورة التتبع أو المساهمة في النقاشات العمومية حول قضايا سياسية وحقوقية ولو بدرجات متفاوتة.